ملحق إعلامي خاص بمناسبة انعقاد ندوة القضاء والأنظمة العدلية
الرياض ١٤-١٦ صفر ١٤٢٥هـ

فكرة إقامة الندوة

القضاء في المملكة العربية السعودية يرتكز على عدد من الأنظمة التي تؤصِّل مسيرة عملية من النواحي الإدارية والإجرائية والقلمية مما يتسق وأحكام الشريعة الإسلامية التي هي أساس قوام بُنيته ، وتعد الأنظمة القضائية في المملكة تجربة فريدة في العالم المعاصر تجمع بين العملية التنظيمية لعمل القضاء بمفهومها الحديث وبين أحكام الشريعة ورسومها بحيث يصاغ العمل بطريقة تحقق الحكم بالشرع المطهَّر وتكفل في الوقت ذاته الإفادة مما انتهت إليه التجارب التنظيمية المعاصرة للأعمال وتشكيلاتها الإدارية والإجرائية ورسم خطتها لذلك ، حتى أصبحت العملية التنظيمية في المملكة مثالاً يحتذيه ، ومناراً يَهتدي به من يروم تحقيق مثل هذه التجربة والممارسة الناجحة.

وأدركت الوزارة بعد صدور عدد من الأنظمة الحاجة إلى التعريف بها وإثراء النقاش والحوار حولها فرأت تنظيم ندوة تعريفية يدعى لها المتخصصون والباحثون بتقديم اطروحات عبر محاور تعنى بها هذه الأنظمة .

معرض الندوة

يقام على هامش الندوة معرض خاص بالوزارة يشارك فيه إدارة المشاريع وإدارة الإحصاء وإدار الحاسب الآلي وقسم الخدمات المعلوماتية ومجلة العدل وإدارة الإعلام والنشر، حيث يتضمن عرض مجسمات وصوراً لمشاريع الوزارة وعرض مطبوعات وفيلماً وثائقياً عن الوزارة وإحصاءات عن المحاكم وعرض موقع الوزارة على الإنترنت وهاتف المعلومات وعرض أعداد من مجلة العدل وعرضاً خاصاً عنها وعدداً من المناشط الأخرى المصاحبة للندوة.

موقع الندوة في الإنترنت

رغبة في اطلاع المشاركين والزائرين لموقع وزارة العدل في «الإنترنت» على أنشطة ندوة القضاء والأنظمة العدلية وما سيطرح فيها من بحوث ومشاركات بوقت مسبق في أي مكان في العالم، صدر توجيه سعادة المستشار المشرف العام على مكتب الوزير د. عبدالملك بن أحمد آل الشيخ بإنشاء موقع خاص بالندوة باللغتين العربية والإنجليزية يتاح الدخول إليه والاطلاع على ما به من معلومات عبر موقع وزارة العدل (www.moj.Gov.SA) وقد تم توجيه رئيس قسم الخدمات المعلوماتية الأستاذ محمد بن راشد الدبيان بالترتيب لإنشاء ذلك الموقع وتغذيته بالمعلومات والبيانات المعنية.

وتكون الموقع باللغتين من ثلاثة عشر رابطاً رئيسياً لكل لغة وأحد عشر رابطاً فرعياً إضافة إلى البريد الإلكتروني للندوة وبطاقة تسجيل المدعوين.

المكاتبات الإدارية

□ صدرت موافقة المقام السامي الكريم برقم ٧/ب/٢٠٧٣٩ وتاريخ ١٤٢٣/٦/٤هـ بإقامة هذه الندوة تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني – حفظه الله – وصدر قرار معالي وزير العدل رقم ٤٨٣١ في ١٦/ ٦/١٤٢٣هـ يقضي بوضع اللجان العاملة وتحديد مهامها واختصاصاتها للإعداد والتحضير لهذه الندوة لوضع الأطر والمنهجية العامة حيث شكلت لجنة عليا ولجان فرعية وتم تحديد مهامها وواجباتها.

كما صدرت برقية رئيس مجلس الوزراء رقم ٥/ب/٤٨٣١٩ وتاريخ ١٤٢٤/١٠/١١هـ تتضمن الموافقة على استضافة ودعوة مشاركين من خارج المملكة لحضور فعاليات الندوة.

صدرت موافقة المقام السامي في برقيته رقم ٥/ب/٥٢٩٨١ وتاريخ ١٤٢٤/١١/٨هـ بالموافقة على مااقترحه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية ببرقية سموه رقم ٢٥/٩٧/ ١٥٢٦١٣/١ في ١٤٢٤/١٠/٢٣هـ حول موعد الندوة إنه الموعد المناسب الذي يتسنى فيه مشاركة أكبر عدد من المدعوين والاستجابة بالحضور والمشاركة الفعالة لإنجاح الندوة لتحقق الأهداف المرجوة من انعقادها.

ضيوف الندوة

صدرت برقية مقام رئيس مجلس الوزراء رقم ٥/ب/٣٧٣٨٤ في ١٨/٩/١٤٢٣هـ بالموافقة على دعوة أصحاب المعالي وزراء العدل في كل من دول مجلس التعاون بالإضافة إلى مصر وسوريا والأردن والنمسا ودعوة معالي رئيس النيابة العامة العليا ومعالي رئيس المجلس القضائي ومعالي رئيس المحكمة العليا في كازاخستان وعدد من المهتمين في مجال حقوق الإنسان ومعالي رئيس محكمة العدل الدولية لما لدعوتهم من فرصة لاطلاع العالم على منهج المملكة القضائي ورعايتها لحقوق الإنسان، حيث شكلت لجنة بناءً على أمر من المقام السامي من وزارات الداخلية والخارجية والعدل والتعليم العالي لوضع الضوابط لعقد هذه الندوة بما يسهم في إخراجها على الوجه المنشود ويحقق الأهداف المتوخاة على أن تكون وزارة العدل الجهة المنظمة فقامت وزارة العدل بدعوة العديد من الشخصيات المتخصصة والقانونية والرسمية من خارج المملكة وذلك لحضور حفل افتتاح الندوة وحضور الفعاليات حسب البرنامج المعد، هذا وقد بلغ من تم دعوتهم ٧٩ شخصية على النحو التالي:

- ٦ من جمهورية إيطاليا.
- ٤ من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٥ من جمهورية جنوب أفريقيا.
- ٣ من اليابان.
- ١ من السودان.
- ١٤ من جمهورية فرنسا.
- ١٦ من المملكة المتحدة .
- ٢١ سفيراً معتمداً لدى المملكة.
- سفيرا المملكة في كل من سوريا ومصر.
- ١٢ وزير عدل وشخصيات من دول الخليج العربي.
- ١٧ شخصية عربية وأجنبية

حيث أشعرت الوزارة وزارة الخارجية بتوجيه سفارات المملكة بتلك الدول لإشعارها بتحديد مواعيد وصولهم للمملكة واستقبالهم وتأمين تذاكر سفرهم وإقامتهم.

اللجان ومهامها

نظراً لأهمية الإعداد والتحضير لهذه الندوة لوضع الأطر والمنهجية العامة وتحديد المهام والاختصاصات للجهات العاملة مما يحقق الغرض من إقامة الندوة.

صدر الأمر السامي رقم ٥/ب/٣٧٣٨٤ وتاريخ ١٤٢٣/٩/١٨هـ بتشكيل لجنة من وزارات الداخلية والخارجية والعدل والتعليم العالي وهيئة التحقيق والادعاء العام وديوان المظالم ومعهد الإدارة العامة لوضع الأسس والترتيبات اللازمة لعقد ندوة القضاء والأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية وما يسهم في إخراجها على الوجه المنشود وبما يحقق الأهداف المتوخاة من عقدها

وكان قد صدر بناء على قرار معالي وزير العدل رقم ٤٨٣١ وتاريخ ١٤٢٣/٦/١٦هـ تشكيل لجان داخلية في الوزارة هي:

أ – اللجنة العليا المنظمة للندوة، وتتكون من:

١ – فضيلة وكيل وزارة العدل رئيساً.

٢ – سعادة المستشار والمشرف العام على مكتب معالي وزير العدل نائباً للرئيس.

٣ – فضيلة وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القضائية والمشرف على الإدارة العامة للمستشارين عضواً.

٤ – سعادة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية عضواً.

٥ – سعادة مدير عام الإدارة العامة للتطوير الإدارية عضواً.

ب – اللجان الفرعية التحضيرية:

تم إقرارها وتكوينها بموجب القرار الصادر من فضيلة وكيل الوزارة برقم ٤٨٧٣ وتاريخ ١٤٢٣/٦/١٨هـ وتتكون من:

١ – اللجنة العلمية وتتكون من أصحاب الفضيلة:

– فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد بن سعد آل خنين.

– فضيلة الشيخ د. صالح بن عبدالعزيز العقيل.

– فضيلة الشيخ د. ناصر بن إبراهيم المحيميد.

– فضيلة الشيخ سليمان بن عبدالله الماجد.

– الشيخ محمد بن عبدالرحمن البابطين «مقرراً للجنة».

وتتولى هذه اللجنة إعداد محاور الندوة وترشيح الباحثين ومراجعة البحوث المقدمة والنظر في إجازتها والإشراف على كافة الأعمال العلمية للندوة على النحو التالي:

– الاتصال بالمشاركين لطلب بعث مشاركاتهم واقتراحاتهم.

– الاطلاع على أوراق العمل والمشاركات

المقدمة من المشاركين وإجازتها بعد أخذ الموافقة عليها من قبل المسؤولين.

– إعداد خطة البرنامج العلمي «للندوة» واقتراح أسماء المسؤولين عن إدارة الحلقات والجلسات الرئيسة.

– تحديد مواعيد الجلسات وأماكنها، ووضع البرنامج الزمني لإلقاء الكلمات والمناقشات والاستراحات.

– إعداد البيان الختامي.

– متابعة حضور جميع الجلسات وتسجيل ما يدور فيها من آراء ومناقشات.

– تزويد المشاركين بأوراق العمل المطروحة للنقاش والجدول الزمني المقرر لكل موضوع قبل بداية الندوة بوقت كاف.

٢ – الأمانة العامة للندوة:

وتتولى الإدارة العامة للتطوير الإداري أعمال السكرتارية برئاسة د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الحسن.

٣ – لجنة العلاقات والمراسم برئاسة سعادة مدير العلاقات العامة الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالله العباد.

٤ – لجنة الإسكان والمواصلات : برئاسة مدير إدارة الخدمات العامة الأستاذ أحمد بن محمد الشاعر.

٥ – لجنة استقبال ضيوف الخارج برئاسة مدير إدارة المستودعات الاستاذ ناصر عبد الكريم الحمد .

٦ – اللجنة المالية برئاسة مدير إدارة المشتريات والعقود الأستاذ مطر بن عبدالله المطلق .

٧ – اللجنة الإعلامية برئاسة مدير إدارة الإعلام والنشر الأستاذ فهد بن عبدالله البكران.

أهداف إقامة الندوة

تهدف إلى تبيان أسس القضاء والأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية من خلال:

١ – إلقاء الضوء على أصول ومصادر القضاء في المملكة العربية السعودية.

٢ – التعريف بأساليب القضاء وإجراءاته وتقنياته في المملكة العربية السعودية.

٣ – بيان أثر الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية في تحقيق العدالة والتنمية الشاملة في المجتمع.

٤ – بيان أثر القضاء في المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الإنسان والحد من الجريمة.

٥ – إتاحة الفرص للحوار والمداخلات حول الأنظمة العدلية وإجراءاتها.

محاور الندوة وأوراق العمل

المحور الأول:
أصول القضاء وأنظمته في المملكة العربية السعودية ويتضمن ثلاثة بحوث:

١ – مصادر الحكم القضائي في الشريعة للدكتور محمد السيد عبدالرزاق الطبطبائي، عميد كلية الشريعة بدولة الكويت.

٢ – المصادر الشرعية للأنظمة العدلية وشمولها للوقائع المستجدة للدكتور عبدالله بن إبراهيم الطريقي رئيس قسم السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء.

٣ – المقاصد الشرعية للأنظمة العدلية للدكتور علي بن عباس حكمي عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى.

المحور الثاني:
ملامح الأنظمة العدلية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية.
ويتضمن اثني عشر بحثاً:

١ – الإدخال والتدخل في الفقه ونظام المرافعات للشيخ عبدالله بن محمد بن سعد آل خنين القاضي بمحكمة التمييز بالرياض.

٢ – دعوى الحيازة في الفقه ونظام المرافعات. للدكتور محمد بن عبدالله المحيميد عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة الإمام فرع القصيم.

٣ – البطلان الإجرائي في الفقه ونظام المرافعات للدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى القاضي بديوان المظالم.

٤ – قضاء المظالم ونظامه في المملكة العربية السعودية للشيخ علي بن سليمان السعوي القاضي بديوان المظالم.

٥ – الاعتراف وحجيته في الحكم القضائي للدكتور محمد مصطفى الزحيلي عميد كلية الشريعة بالشارقة.

٦ – القضاء المستعجل في الفقه ونظام المرافعات للدكتور موسى بن علي فقيهي عميد كلية الشريعة بجامعة الملك خالد بأبها.

٧ – التوكيل في الدعوى الجزائية في الفقه ونظام الإجراءات الجزائية للشيخ أحمد بن عبدالرحمن البعادي رئيس المحكمة الجزئية بالرياض.

٨ – دعوى الحسبة وعلاقتها بنظام الإجراءات الجزائية للدكتور زيد بن عبدالكريم الزيد عميد المعهد العالي للقضاء بالرياض.

٩ – التحقيق والادعاء العام في نظام الإجراءات الجزائية للأستاذ سليمان بن إبراهيم الصبيحي، عضو هيئة التحقيق والادعاء العام.

١٠ – شرعية مهنة المحاماة للدكتور محمد بن سعد الرشيد «محامي».

١١ – واجبات وحقوق المحامي في الفقه ونظام المحاماة للدكتور محمد عمر مدني محامي ومستشار قانوني.

١٢ – تنظيم العقار وتوثيقه للشيخ يوسف بن عبدالعزيز الفراج القاضي المندوب لوزارة العدل.

المحور الثالث:
حماية القضاء وأنظمته العدلية لحقوق الإنسان والحد من الجريمة.
ويتضمن تسعة بحوث:
١ – التعويض عن الأضرار الناشئة عن التقاضي لمعالي الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد رئيس مجلس الشورى.
٢ – الطمأنينة للفرد والمجتمع في عدالة الإجراءات القضائية للدكتور محمد محي الدين عوض عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣ – أثر القضاء والأنظمة العدلية في الحد من الجريمة للدكتور علي بن فايز الجحني عضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٤ – الضمانات القضائية العامة للدكتور علي بن راشد الدبيان القاضي المندوب لديوان رئاسة مجلس الوزراء.
٥ – الضمانات القضائية المتعلقة بمراجعة الأحكام للدكتور ناصر بن إبراهيم الجوفان عضو هيئة التدريس بالمعهد العالي للقضاء بالرياض.
٦ – حقوق المترافعين وفق الشريعة الإسلامية والأنظمة العدلية للشيخ إبراهيم بن عبدالعزيز البشر مستشار بمكتب وزير العدل.
٧ – علاقة القضاء والأنظمة العدلية في المملكة بحقوق الإنسان من منظور دولي للدكتور علي بن عبدالله عسيري/ مستشار .
٨ – رعاية القضاء لحقوق الأفراد للدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد رئيس محاكم منطقة عسير.
٩ – رعاية القضاء لحقوق المتهم للدكتور عبدالإله بن عبد العزيز الفريان رئيس محاكم الطائف.

المحور الرابع:
آثار تطبيق القضاء والأنظمة العدلية في تحقيق العدالة والتنمية الشاملة في المجتمع.
ويتضمن ثلاثة بحوث:
١ – أصول التقاضي في الشريعة الإسلامية للدكتور فريد نصر واصل مفتي جمهورية مصر العربية السابق.
٢ – أثر الأنظمة العدلية في تنمية الاستثمار التجاري للدكتور عبدالرحمن بن صالح الأطرم عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالرياض.
٣ – علاقة الأنظمة بالتجارة العالمية للدكتور عمرو إبراهيم رجب مستشار قانوني أول.

المحور الخامس:
إدارة القضاء وتقنيته في المملكة العربية السعودية، ويتضمن ثلاثة بحوث:
١ – تأهيل القضاة في المملكة للشيخ عبدالله بن محمد اليحيى، وكيل وزارة العدل.
٢ – التنظيم والإجراءات والنماذج في الإدارة القضائية للأستاذ حمد بن عبدالعزيز الصبيح مدير عام الشئون الإدارية والمالية بوزارة العدل والدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحسن مدير عام التطوير الإداري بوزارة العدل.
٣ – تقنية الحاسوب في الإدارة القضائية للمهندس سلمان بن عبدالملك آل الشيخ مدير عام إدارة الحاسب الآلي ومركز المعلومات.